

وزارة النقل

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٢

الصادر في ١٤/٤/٢٠٢٢

وزير النقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمنائر والرسو والمكوث ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن سلامة السفن ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ؛
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الموانئ الجافة والتخصصية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛
وعلى قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩ (نقل بحرى)
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموانئ التخصصية ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٦ باختصاصات قطاع النقل البحرى ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير النقل رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموانئ التخصصية ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٢١ بالترخيص للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بإدارة وتشغيل وصيانة ميناء أبو طرطور التعديني لمدة سنة ؛
وعلى طلب الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بشأن الموافقة على تجديد الترخيص بإدارة وتشغيل وصيانة ميناء أبو طرطور التعديني ؛
وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع النقل البحرى ؛

قـرـر :**(المادة الأولى)**

يجدد الترخيص للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بإدارة وتشغيل وصيانة ميناء أبو طرطور التعديني الواقع على ساحل البحر الأحمر جنوب مدينة سفاجا البحري بمسافة حوالي (٦) كم وعلى مسافة (٦٥) كم من مدينة الغردقة محافظة البحر الأحمر ، بغرض استخدامه في تصدير الفوسفات ، وكافة الخامات التعدينية ، والمحدد بالإحداثيات الآتية :

Point	LAT	LONE
1	26 41 03.3 N	33 55 55.2 E
2	26 41 43.0 N	33 55 31.2 E
3	26 41 41.9 N	33 56 15.4 E
4	26 41 49.6 N	33 56 15.4 E
5	26 41 49.6 N	33 56 24.4 E
6	26 42 05.9 N	33 56 16.9 E
7	26 42 06.4 N	33 56 11.7 E
8	26 42 04.0 N	33 56 00.9 E

(المادة الثانية)

مدة الترخيص ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢٢/٦/١ ، وتنتهي في ٢٠٢٥/٥/٣١ ، تجدد بقرار من وزير النقل .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الميناء في غير الغرض المرخص به ، كما يحظر التنازل عن الترخيص لأي جهة أخرى ، إلا بعد موافقة وزير النقل ، وإصدار ترخيص جديد في هاتين الحالتين من وزير النقل .

(المادة الرابعة)

يتولى قطاع النقل البحرى الإشراف على الميناء المشار إليه ، وذلك للتأكد من استمرارية صلاحيته للعمل من ناحيتي السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية .

(المادة الخامسة)

يؤدي الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية القائم بالتشغيل الفعلى لميناء أبو طرطور التعديني إلى قطاع النقل البحرى لصالح الخزائنة العامة للدولة مقابلا للإشراف الفنى الذى يقوم به القطاع أثناء التشغيل للتأكد من استمرارية صلاحية الميناء للعمل من ناحيتي السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية بواقع ٠,٠٠٢ (اثنان من الألف سنويًا) من قيمة تكاليف الإنشاءات البحرية للمشروع ، ويزيادة سنوية مقدارها (١٠٪) .

(المادة السادسة)

يلتزم الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بصفته القائم بالتشغيل الفعلى لميناء أبو طرطور التعديني بالربط الإلكتروني والتوافق مع نظم وبروتوكولات التشغيل الإلكترونية المطبقة بقطاع النقل البحرى ، وتنفيذ قواعد الحوكمة في الإدارة والتشغيل .

(المادة السابعة)

يلتزم الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بموافاة قطاع النقل البحرى ببيان دورى (شهري) يوضح ترددات السفن وبياناتها وكميات خام الفوسفات والخامات التعدينية الأخرى التى يتم تداولها بالميناء .

(المادة الثامنة)

لا يخل الترخيص الممنوح بتطبيق أحكام القوانين والتشريعات واللوائح المصرية النافذة ذات الصلة بموضوع الترخيص أو أي تعديلات قد تطرأ عليها .

(المادة التاسعة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه ، ويلغى كل ما يخالف أحكامه .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير النقل

فريق/ كامل عبد الهادى الوزير

المطابق لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٢
مطابق لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٢
مطابق لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٢